نص ردن

▪ علاء حسن

مزبن "جمهوري"

صناعة السجائر في العراق مع التحذير من تعاطيها ،لانها السبب الرئيس للاصابة بالسرطان وامراض القلب وتصلب الشرايين ، تلك الصناعة لم تتخلص من التأثير السياسي ، ومع بداية توجه الدولة الجاد في ثلاثينات القرن الماضي نحو تنشيط الصناعة المعتمدة على المواد الاولية المحلية انتج العراق سجائر من نوع غازي ، من دون فلتر ، تيمنا باسم الملك الراحل ، والقطاع الخاص هو الاخر كان له النشاط الملحوظ في هذه الصناعة ، فانحسر تعاطي المزبن ، واقتصر تدخينها بين النساء ، وخاصة في مجالس العزاء والمناسبات الدينية .

الجيل السابق من المدخنين يتذكر انواعا كثيرة من السجائر ، الباكيت التركي والاهلي ولوكس ، وبعد اعتماد العراق النظام الجمهوري ظهرت سجائر باسم الجمهورية وهي الاخرى من دون فلتر ، وبعدها انتجت معامل السجائر باكيت بغداد وبابل وسومر بانواعه الالماني وسن الطويل والرئاسي المخصص لكبار المسؤولين وكبار الضباط الحزبيين ، اما الاغلبية الساحقة من المدخنين فكان في متناول يدهم سومر "ابو الجيس" ، وبعد فرض العقوبات الاقتصادية نتيجة غزو النظام السابق الكويت في "دكة" لم يشهد التاريخ لها مثيلا ، تلاشت الفوارق الطبقية بين شرائح المجتمع العراقي ، بتدخين سجائر اللف والمزبن من قبل الجميع كسرا للحصار الجائر .

الدراسات التاريخية لم تثبت حتى الان وجود سجائر تحمل اسم نبوخذ نصر وحمورابي وكلكامش باستثناء مصر التي اطلقت اسم كليوباترا على نوع من سجائرها ، والزعماء والرؤساء والملوك في الزمن الحاضر، لم يجرؤ احد منهم على اطلاق اسمه على نوع من السجائر ، لان وراء ذلك محاذير فالاسم سيحترق ، وربما يداس بالاقدام عندما تصبح السيجارة مجرد "كطف" يثير غضب عناصر حزب الزعيم وامن السلطة ، ولاسيما ان واجباتهم تتعلق بالدفاع عن رأس النظام وملاحقة اي شخص يمكن ان "يلعب بذيله" ويفكر في تنظيم تظاهرة احتجاجية تطالب باصلاحات وتعددية وديمقراطية واحترام حقوق الانسان واطلاق سراح سجناء الرأي .

"الجمهورية" ظلت بدون فلتر ، وحيت استورد العراق تكنولوجيا حديثة تم تصنيع سجائر تضاهي الانتاج الاردني والمصري ، فتخلص المدخنون من "خرخشة الصدر" ومع تطور القطاع العام ، وتدخل الدولة في كل صغيرة وكبيرة في النشاط الاقتصادي ، كان تدخين السجائر الاجنبية من نوع ابو البزون والشايب القبطان يعد محاولة لتدمير الاقتصاد الوطني ، واستهانة بالانتاج المحلي و في بعض الاحيان مؤامرة تستهدف النظام.

العملية السياسية وفي ظل ما تشهده من ازمة لم تصل بعد الى قيام بعض اطرافها باطلاق اسم القادة ورؤساء الكتل على منتوجات صناعية ، وهذا التوجه وارد ومحتمل فالقائد الفلاني يستحق ان يكون اسمه على الصابونة ، والاخر على علبة الدبس والثالث على بطل الخل والرابع على الليفة ، ويكون توزيع الاسماء على المنتجات الصناعية باعتماد الاستحقاق الانتخابي ، وحجم القاعدة الشعبية ، وعدد اصوات الناخبين ، واطلاق اسماء الساسة سيجعلهم دائما في متناول المستهلكين ، فتتحقق الدعاية الانتخابية مجانا ، ونتخلص من التمويل الخارجي وما يعرف بالمال السياسي لتحقيق مكاسب لصالح طرف على حساب اخر من مدخني سجائر "الجمهورية" بدون فلتر.

محذراً من مرحلة الجفاف في المدينة

مجلس البصرة يقرر إنشاء أول سد قرب ميناء أبو فلوس

□ البصرة / المدى

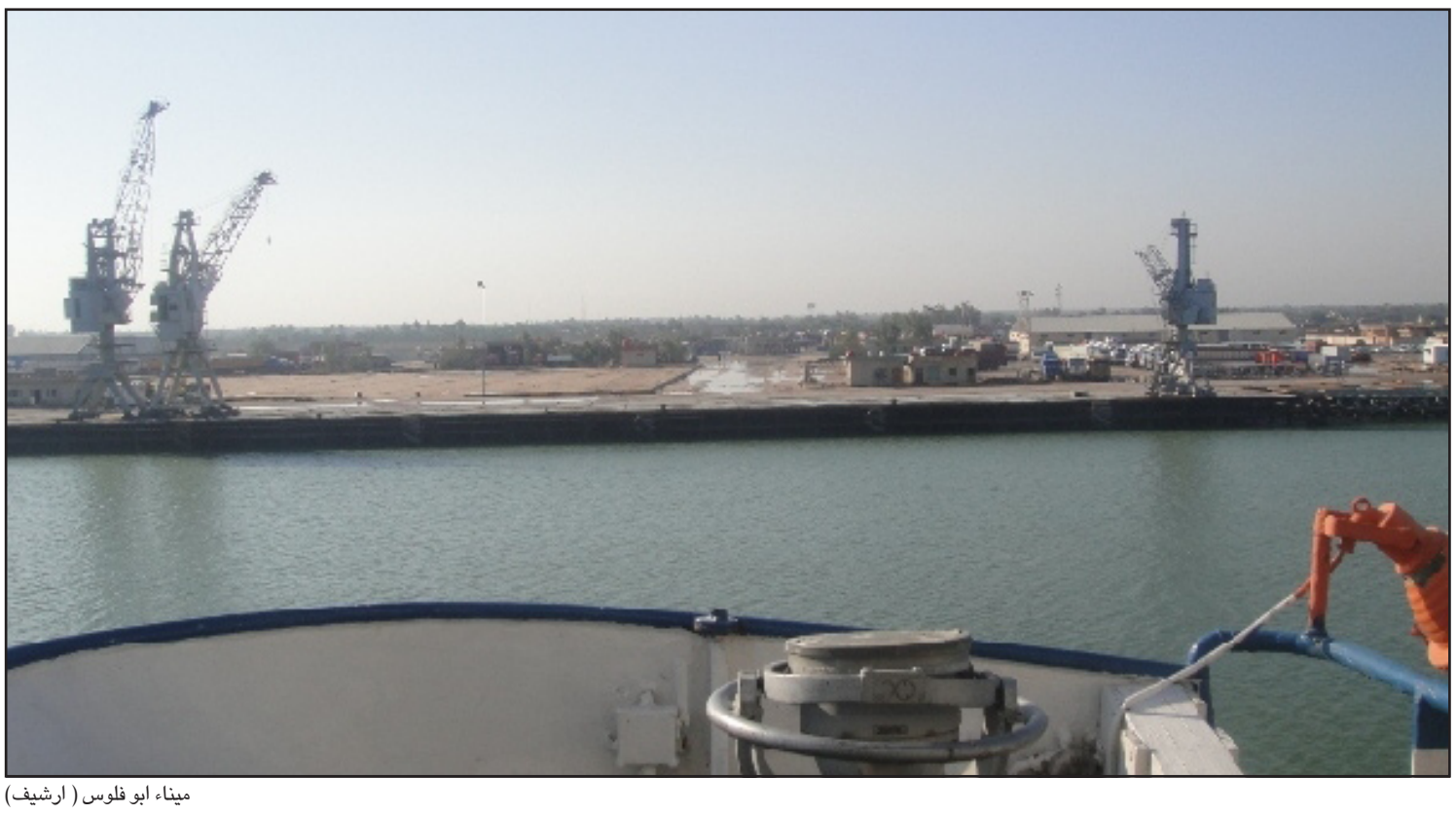

ميناء ابو فلوس (ارشيف)

أعلن مجلس محافظة البصرة أنه في صدد بناء أول سد في جنوب العراق .

وقال عضو مجلس المحافظة غانم المالكي في تصريحات للصحافة تابعتها "المدى"، إن "نهري دجلة والفرات سيدخلان المرحلة الحرجة في السنوات المقبلة باقترابهما من الجفاف لذلك قرر المجلس إنشاء أول سد قرب ميناء أبو فلوس التجاري الواقع جنوب شرقي المحافظة ".

وأضاف "كان هناك اقتراح لبناء السد قرب مدينة الفاو في أقصى جنوب العراق قرب الحدود الكويتية ولكن ملف ترسيم الحدود بين البلدين قد يعيق المشروع".

وتابع ان "مجلس المحافظة أوصى الحكومة المركزية بتوفير كلفة إنشاء السد من الموازنة التكميلية الاتحادية".

وكانت محافظة البصرة تعرضت خلال الأعوام الأربعة الماضية إلى شح حاد في المياه الصالحة للري بسبب تقدم اللسان الملحي القادم من الخليج العربي في مجرى شط العرب .

والعراق موطن نهرين دوليين كبيرين (دجلة ١٩٠٠ كلم، والفرات ٢٧٨٠ كلم) ينبعان من خارج حدوده: دجلة من تركيا ويصب في العراق مباشرة، والفرات يمر عبر الأراضي السورية قادماً من تركيا ايضا. وهما يلتقيان في شط العرب ويسيران معا، مختلطين، على مدى ٢٠٠ كلم قبل أن يصبا في الخليج العربي.

ويكوِّن العراق المجرى الأسفل للأنهار وجميع روافدها التي تنبع هي الاخرى من تركيا، باستثناء «الزاب الصغير» و«ديالى» اللذين ينبعان من إيران، الى جانب وجود العديد من الأنهار الصغيرة الحدودية .

يدخل دجلة الأراضي العراقية من منطقة «فيش خابور»، أما الفرات فيمر عبر الأراضي السورية حيث كانت المياه لا تستخدم إلا بنسبة ضئيلة لكون غالبية الأراضي السورية تسقى بنظام الري القديم (النواعير)، أو الري السيحي.

وفي الماضي، كان العراق يتعرض الى فيضانات كارثية تغرق الكثير من المدن والقرى، وخاصة في شهر نيسان/إبريل من كل عام. وقد شهدت كل الفترات الماضية أزمات مائية بين العراق وجيرانه أدت الى إبرام اتفاقيات وبروتوكولات عديدة، كان يتمّ تنفيذ بعضها، في حين يبقى البعض الآخر قيد الإهمال لأسباب أمنية وسياسية.

وسبق ان نقل تقرير أعدته «المنظمة الدولية للبحوث» أن هناك نقصاً كبيراً في الحصص المائية ضمن حوض نهر الفرات. فالإيراد المائي سيبلغ ٣٢ ملياراً و١٤٠ مليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٤٠، مقابل احتياجات العراق التي ستبلغ حينها ٢٣ مليار متر مكعب. أما حاجة كل من سوريا وتركيا فستصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب. وعلى هذا الأساس، وبحسب المنظمة، فإن الواردات النهائية للنهر لن تكفي لتغطية الاحتياجات الكلية، ما يؤدي إلى خسارة العراق، المصب الأخير للأنهار، موارده المائية بالكامل. وهذا، مع توقع جفاف نهر دجلة عام ٢٠٤٠، يعني أن العراق مقبل على كارثة تصحر كبيرة، والمتوقع أنه سيتحول الى جزء من صحراء البادية الغربية خلال ثلاثة عقود مقبلة.

وقدر حاجة العراق السنوية من المياه بـ ٥٠ مليار متر مكعب، ٦٠ في المئة منها يوفرها دجلة والباقي يأتي من الفرات، فضلاً عن طاقة خزن فيه للسدود والخزانات والنواظم بنحو ١٤٩ مليار متر مكعب .

وقد أظهر المسح الميداني، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة الموارد المائية العراقية، عن أن ٢١ في المئة من سكان المدن العراقية لا يحصلون حالياً على مياه صالحة للشرب. وترتفع النسبة في الأرياف لتصل الى ٤٠ في المئة .

نسبة الإنجاز ٢٪ منذ تسلمه العام الماضي

الديوانية تطالب رئاسة الوزراء بسحب مشروع مجاريها من الشركة المقاولة

□ الديوانية/ المدى

طالبت محافظة الديوانية، أمس السبت، مجلس الوزراء بسحب مشروع مجاري الديوانية الكبير من الشركة المنفذة، وفيما عزت سبب ذلك إلى تلكئها بالعمل، بينت أن الشركة أنجزت حتى الآن ٢٪ من المشروع منذ استلامها موقع العمل في تشرين الثاني من العام الماضي .

وقال محافظ الديوانية سالم علوان في حديث للصحافة تابعتها "المدى"، إن "المحافظة ستقدم طلبا رسميا إلى مجلس الوزراء لغرض سحب مشروع مجاري الديوانية الكبير الذي تنفذه وزارة البلديات بكلفة ٢١٨ مليار دينار، من شركة الرافدين المنفذة له"، مطالبا مجلس الوزراء بـ"الموافقة على هذا الطلب".

وعزا علوان سبب ذلك إلى "تلكؤ هذه الشركة وتأخرها في المباشرة بالعمل الفعلي بالمشروع"، مشيرا إلى أن "نسبة انجاز المشروع بلغت لغاية الان ٢٪، على الرغم من استلامها موقع العمل في تشرين الثاني من العام الماضي".

وأكد علوان أن "الأعمال المنجزة لا تتعدى التهيئة البسيطة رغم أهمية المشروع للمدينة كونه من اكبر المشاريع الاستثمارية المنفذة فيها، لكونه انه سيوفر شبكات كاملة للصرف الصحي ومياه الأمطار لمناطق المحافظة"، لافتا إلى أن "هذا التلكؤ أثار استياء المواطنين بعد حفر الشوارع وغلقها، مما اثر على تنقلهم وممارستهم لأعمالهم الاعتيادية".

وكانت شركة الرافدين المحلية قد تسلمت موقع العمل الذي ستنفذ عليه مشروع مجاري الديوانية الكبير في شهر تشرين الثاني من العام الماضي ٢٠١١، إلا أن محافظة الديوانية أعلنت، في الـ١٦ من تموز ٢٠١٢، عن مباشرة هذه الشركة بتنفيذ المشروع، مؤكدة انه تم تشكيل فرق هندسية مختصة لمراقبة تنفيذ العمل وضمان تواجد ممثلين عن الشركة الايطالية المصممة للمشروع.

ويعتبر مشروع مجاري الديوانية الكبير من المشاريع الاستثمارية الذي تنفذه وزارة البلديات والأشغال العامة، حيث تم أحالة المشروع إلى شركة الرافدين التابعة لوزارة الري بكلفة ٢١٨ مليار دينار عراقي .

ويتضمن العمل في المشروع أنشاء شبكات للصرف الصحي والأمطار في أحياء ومناطق الديوانية غير المخدومة بالمجاري بعد انجاز المشروع الذي تصل مدته إلى ثلاث سنوات.

يذكر أن محافظة الديوانية ١٨٠ كم جنوب بغداد، أبدت تحفظها في وقت سابق على أحالة المشروع لشركة الرافدين التابعة لوزارة الموارد المائية بدلا من الشركات الأجنبية التي تتميز بامتلاكها خبرات كبيرة في هذا المجال .

مقابل ٣٠٠ ألف دينار شهرياً

عمال النظافة في كربلاء العمل يأكل ليلهم ونهارهم

□ كربلاء /أمجد علي

يتحدث الكثير من المواطنين عن عمال النظافة الذين يقومون بجمع النفايات والأوساخ صباح كل يوم بكلام ينم عن عدم رضا..لأنهم وبحسب المواطنين لا يقومون بعملهم بصورة جيدة رغم ان العمل الذي يقومون به كما يقول احد الادباء وهو يصفهم أنهم "يغسلون وجه المدينة صباح كل يوم ويزيلون عن عينيها قذى الليل وتراب الأمكنة وشوائب الطرق".

عامل التنظيف حسين وهو يلف وجهه بقطعة قماش يقول "الجميع يتحدث عنا وكان باستطاعتنا ان نجعل المدينة جميلة ".

ويضيف حسين أن "المنطقة واسعة وعددنا قليل وإمكانياتنا متواضعة وأجورنا قليلة"، مشيرا الى أن "المواطن لا يساعدنا على تحقيق النظافة ".

وبين "لو أن كل مواطن التزم بالتعليمات وان يرمي مخلفات البيت في المنطقة المخصصة كان تكون الحاويات البلاستكية او الحاويات الاسمنتية لتمكنا من جمعها"، موضحا " لا يوجد شارع في كربلاء نظيف على امتداد البصر ترى ازبال ومخلفات حتى قناني الماء".

من جانبه يؤكد العامل حيدر "المواطن هو الاساس في النظافة وليس نحن"، مضيفا "إذا كان الأمر علينا فان واجبنا هو جمع النفايات والفضلات من اماكنها ولكن المواطن واحدهم هذا الصباح يرانا نجمع النفايات فيقوم برميها في مكان بعيد وحين قلنا لماذا لم تخبرها قال لنا (تعالوا وشيلوها هذا شغلكم)".

ويبين "لدينا (كاروبة) واحدة وكرك وليس لدينا اية مستلزمات كالأحذية والكفوف والكمامات وما نستخدمه هو من عندنا ".

الى ذلك يؤكد العامل سعيد "إذا ما بقي الحال على ما هو عليه لا يساعدنا المواطن فان المدينة ستبقى غير نظيفة وأقولها بصراحة"، لكنه عاد ليؤكد شكواه "المشكلة غير الأجور التي نتقاضاها فهي على قلتها عشرة الاف دينار ولكن ايضا لا نستلمها بشكل يومي او أسبوعي بل بشكل شهري" .

ويتابع سعيد "يطلق علينا عمال بأجر يومي ولكن لا يومية لنا"، مضيفا "نحن بحاجة الى هذا المبلغ ١٠ آلاف دينار ولكننا لا نستلمه إلا بعد شهر في حين عوائلنا تريد منا ان نشتري لهم الطعام بشكل يومي".

ويوضح "إذا ما غبنا يوما فان هذا يعني لا اجور يومية لنا" ويؤكد "نحن بين مطرقتي المواطن الذي لا يتعاون معنا و المراقب من جهة والأجور من جهة اخرى "كل شيء يقف ضدنا رغم اننا نساهم بالنظافة".

لكن المواطنين لهم رأي اخر ربما يختلف عن اقوال العمال وهم يعلمون انهم يقدمون خدمة كبيرة ولكنها بحسب رأي المواطن ستار الغانمي "ناقصة لانهم يعملون بطريقة بدائية من جهة ولا يقومون بتنظيف المنطقة بالكامل"، مبيناً "هم يقومون بنقل النفايات بشكل يومي ولكن بطريقة مزاجية".

ويشير الى ان "الحاويات لا تفرغ يوميا بل هم يوزعون الحاويات بين الايام كل يومين او ثلاثة لمنطقة وهذا يسهل لهم نقل اخف الأحمال وعدم العودة من جديد" ويقول" لا يقومون بتنظيف كامل المنطقة واذا ما وجدوا اية نفايات خارج الحاويات لا يقومون بنقلها" ويؤكد "كل شيء مكدس حتى انهم كسروا بمزاجية اغلب حاويات المواطنين"

أما عواد محسن فيذكر: "هذه المهنة متعبة وساعد الله الذي يعمل بها فهم يتعرضون الى الروائح من جهة والى وسع المساحات غير النظيفة في المدينة"، مشيرا الى إن "لديهم ساحبة (عنتر) تحاط بكارتونات على محيط العربة لتكون عالية وتأخذ كميات اكبر من النفايات وهذا يعني ان عليهم تكديس النفايات التي تتناثر على الطريق مع تنقلاتهم" . وأضاف " لا يحق ان يكون هذا العامل البسيط والذي يعمل ربما افضل من أي وظيفة اخرى كونه يساهم في نظافة المدينة يكون راتبه اقل ١٠ آلاف دينار يوميا " .

فيما يعتبر مدير بلدية كربلاء المهندس مازن الياسري "هذه المهنة من اشرف المهن التي لا يمكن لها ان تقدم شيئا اذا ما توافرت عناصر لها"، مضيفا في تصريح لـ "المدى" ، " ليس من العقول ان يكون اجره اليومي ١٠ الاف دينار بمعنى ان اجره ٣٠٠ الف دينار شهريا ولكن بدون عطلة او اجازة وهذا لا يمكن ان يحصل فالعامل انسان لديه معاملات وفرح وحزن وهو ليس كما الموظفين لهم عطلة يومين في الاسبوع او مثل باقي الاعمال التي تعمل يوما وتستريح يوما آخر بل هؤلاء عليهم ان يعملوا بشكل يومي حتى الثالثة ظهرا" .

وأضاف الياسري "في كربلاء هناك ٢٠٠٠ عامل ٥٠٠ منهم للحدائق والبقية لنظافة مدينة شاسعة وكبيرة وفق إجراءات روتينية معقدة"، داعيا الى "منح هؤلاء رواتب مجزية تكون اعلى من العمال الاخرين فحتى عمال البناء اجرهم ٢٠ الفا يوميا والعامل الذي يحصل على فرصة عمل في البناء يذهب لان العقوبة هي خصم ١٠ آلاف دينار ولكنه سيربح خمسة او عشرة الاف دينار اذا ما ذهب مع عمال البناء" .

عمال التنظيف في كربلاء اثناء احدى حملات تنظيف المدينة

لجنة الطاقة في مجلس بابل تنتقد أداء مديرية توزيع الفرات الأوسط في توزيع الكهرباء

□ بابل- اقبال محمد

أكد رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة بابل عقيل السيلاوي ان تصريحات وزارة الكهرباء غير دقيقة حول تحسين واقع الكهرباء وانه اطلع على كافة أوليات الوزارة في مجال انتاج الطاقة الكهربائية ولم ير اي تطور . وأكد السيلاوي في تصريح لـ "المدى"، "بأنه لن يجري أي تحسن على واقع الكهرباء حتى عام ٢٠١٣ لان ملف الكهرباء أصبح سياسيا ويرافقه سوء في التخطيط والتنفيذ من قبل الوزارة ".

وبين أن "مبالغ طائلة تقدر بأكثر من ٣٢ مليار دولار انفقت على قطاع الكهرباء ولازالت الكهرباء دون تتطور وانتاجها يتراوح بين ٤٠٠٠ الى ٧٠٠٠ ميكا واط ".

وانتقد السيلاوي "دوائر توزيع كهرباء الفرات الأوسط وبابل لعدم جديتها في متابعة اعمال الصيانة وتنفيذ المشاريع الخاصة بالتوزيع فضلا عن تلكؤها في صرف الاموال المخصصة من تنمية الاقاليم الى قطاع التوزيع والبالغة اكثر من ١٣٨ مليار دينار خلال العامين الماضي والحالي لتحسين قطاع التوزيع وتنوير القرى الغير منورة" مشيرا الى "وجود الكثير من المواد الكهربائية مطروحة في مخازن المحافظة ولم يتم استلامها من قبل كهرباء بابل لتساهم في تحسين واقع الكهرباء المتردي في الشبكة الكهربائية " .

وأشار الى ان " واقع الكهرباء وما يدور حوله من مشاكل كثيرة في قطاعاته سواء النقل او التوزيع او الانتاج هي من اختصاص الوزارة والحكومة الاتحادية ولسنوات كثيرة كان هناك نقص واضح وكبير في انتاج الطاقة الكهربائية رغم الوعود التي تطلقها وزارة الكهرباء في مجال قطاع الانتاج وللاسف الشديد لم نصل الى المستوى المطلوب او دونه اما قطاع التوزيع فقد اهمل كثيرا من قبل الوزارة لعدم وجود تخصيصات كافية له وعليه خصصت المحافظة اموال من تنمية الأقاليم لأجل النهوض بالقطاع ومنذ عام ٢٠٠٥ ولحد ٢٠١١ فان المديرية العامة للفرات الأوسط والوزارة لم تخصص للمحافظة الا الشيء البسيط واذا قيس بأي محافظة فانه لا يساوي ٥٪ من تخصيصات محافظات الفرات الاوسط الاخرى وهذا يعتبر خللا كبيرا ويصب في مضمار الفساد المالي والاداري ومنذ عام ٢٠١٢ بدأت الوزارة بتخصيص اموال في مجال التوزيع لمديرية توزيع كهرباء بابل اذ خصصت مبالغ لانشاء ١٤ محطة منها ٤ قيد الانجاز والبعض قيد التحليل و٤ تم تعاقد الوزارة مع شركة من شركات وزارة الصناعة عليها لتجهيز هذه المحطات وتنفيذها في الفترة السابقة والتراكمات تحولت كلها خلال هذه العامين وبدات تاتي من خلال التوزيع وهناك اختناقات كثيرة في المناطق لذلك عزمنا على تخصيص ٨٠ مليارا لقطاع التوزيع خلال ٢٠١٢ ".

وأضاف ان " هناك خللا في مديرية توزيع كهرباء بابل وضعفا في كوادر الأقسام في اختيار رؤساء الاقسام وعدم مطالبة جادة للوزارة بإمدادهم بالتخصيصات المالية باعتبار ان المبالغ طائلة لا تتمكن المحافظة من توفيرها وهناك كثير من الكوادر في مقر المديرية بدون عمل فعلي ونأمل من الوزارة تقديم الدعم والرفد الى مديرية توزيع الكهرباء لكي تستطيع أداء واجباتها بالشكل الصحيح".